مسألة التعويضات الالمانية والموقف البريطاني منها 1919 -1925

م.د . محمد رضيوي فجر الحميداوي

وزارة التربية – مديرية تربية ذي قار

قسم تربية الرفاعي

المقدمة:

خلفت الحرب العالمية الاولى أثاراً كثيرة وكبيرة على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية منها والاقتصادية، ولم يسلم منها من ربح الحرب او خسرها، فشمل الدمار الاقتصادي كل الدول التي اشتركت في الحرب فخرجت مديونة، وتعاني من ازمات اقتصادية كبيرة، لذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، اتجهت انظار الدول العظمى نحو حل المشاكل الاقتصادية بمختلف الطرق والوسائل، وعلقت الدول الاوربية امالها في تحسين اوضاعها الاقتصادية من خلال فرض تعويضات كبيرة على ألمانيا المسبب الرئيسي في اشعال الحرب.

تألف البحث من هذه المقدمة واربعة محاور وخاتمة، ركز المحور الأول الذي كان تحت عنوان "موقف بريطانيا من مسألة التعويضات الألمانية خلال جلسات مؤتمر السلام 1919"، إذ بينا من خلال هذا المحور بروز مسألة التعويضات الألمانية من خلال جلسات مؤتمر السلام وتطرقنا الى موقف بريطانيا التي عملت جاهدة الى تأجيل قضية التعويضات، واخراجها خارج مؤتمر السلام. إما المحور الثاني، الذي كان معنون بـ "موقف بريطانيا من قضية التعويضات 1920-1921"، والذي ناقشنا فيه المؤتمرات التي عقدت خلال الفترة 1920-1921، لحل مسألة التعويضات، وتتبعنا بالتفاصيل موقف بريطانيا من المبالغ التي طرحت خلال سلسلة المؤتمرات التي عقدت خلال الفترة 1920- 1921، وعرجنا الى ذكر الأسباب التي وقفت وراء فشل هذه المؤتمرات في حل قضية التعويضات. وسلط الضوء المحور الثالث الذي اقتضت الضرورة أن يكون تحت عنوان "احتلال فرنسا الرور والموقف البريطاني منه"، إذ بينا من خلال هذا المحور الأسباب الرئيسية التي دفعت فرنسا لاحتلال الرور، وموقف ألمانيا من هذا الاحتلال ومن ثم بينا موقف بريطانيا من احتلال فرنسا لحوض الرور. إما المحور الرابع والذي كان تحت عنوان "مشروع داوز وحل أزمة التعويضات"، إذ بينا من خلال صفحات هذا المحور فكرة مشروع داوز، وموقف بريطانيا

من هذا المشروع الذي عد الحل للمسألة التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى الى عام 1924.

المحور الأول: موقف بريطانيا من مسألة التعويضات الألمانية خلال جلسات مؤتمر السلام 1919.

أسفرت الحرب العالمية الأولى (1914-1918)[1] عن هزيمة دول الوسط[2]، وعلى رأسها ألمانيا، التي وقعت الهدنة مع دول الحلفاء في 11 تشرين الثاني 1918، والتي ادت الى توقف العمليات العسكرية التي استمرت مدة تزيد على اربعة سنوات، وفي 5 تشرين الثاني 1918 قدمت دول الوفاق[3] لألمانيا عرضاً يفيد بأن قبول الصلح يجب إن يكون على اساس المبادئ التي صاغها الرئيس لأمريكا ودرو ولسن[4] (1912-1921)، والتي عرفت بالمبادئ الأربعة عشر[5]، وقد جاء رد الحكومة الألمانية بالموافقة على بدء المفاوضات على وفق المبادئ المذكورة[6].

في واقع الأمر، جاء مؤتمر السلام 1919 بناءً على المفاوضات التي تلت الهدنة، ورغبة ألمانيا التي اشارت لها في مذكرتها التي كتبها الفون أريك لوندورف[7] في مطلع تشرين الثاني 1918 والى المراسلات التي تبادلت مع الرئيس الأمريكي ولسن[8].

فتم عقد مؤتمر السلام في باريس في 18 كانون الثاني 1919، وحضر هذا المؤتمر (32) دولة [9]. وبعيداً عن الوفود التي شاركت في هذا المؤتمر، فأن ما يهمنا هنا هو الوفد البريطاني الذي شارك في هذا المؤتمر وذلك لصلة هذا الوفد بموضوع بحثنا.

ترأس الوفد البريطاني الذي حضر المؤتمر ديفيد لويد جورج[10] رئيس وزراء بريطانيا، وجاء معه أرثر جيمس بلفور [11] وزير الخارجية، فضلاً عن عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين والعسكريين[12]، كان في ذهن لويد جورج رئيس الوفد البريطاني عندما جاء الى مؤتمر السلام مجموعة من الأهداف هي الاستقرار في في اوروبا بما يتفق مع مصالح بريطانيا أي عدم الأخلال بتوازن القوى في اوروبا، وصرح ايضاً على ألمانيا أن تدفع تكاليف الحرب، ومحاكمة القيصر الألماني ويليام الثاني [13]، لكنه في الوقت نفسه لم يرغب في أن تعامل ألمانيا بقسوة لأنه كان يرى أن مستقبل السلام والرخاء في اوروبا يعتمد على قبول ألمانيا لتسوية سلمية معقولة، ما أنه خشى أن تؤدي معاملتها بقسوة الى توجيه انظارها نحو الاتحاد السوفيتي[14]، وخلال جلسات المؤتمر كان لويد جورج يرغب في تخفيض قوة ألمانيا العسكرية على شرط أن لا يؤدي هذا التخفيض الى تفوق فرنسا احربي في اوروبا، إذ دعا الى تجريد السلاح من جميع الدول، إذا أريد للسلام إن يتحقق، وليس اقتصاره على ألمانيا فقط[15].

وفي واقع الأمر، كانت من أهم المشاكل التي جابهت الحلفاء في مؤتمر السلام هي التعويضات، إذ إن الدول التي اجتمعت في باريس، قد اجمعت على فرض تعويضات مالية ضخمة على ألمانيا، إذ أنها اختلفت في الوقت نفسه حول تقرير قيمة هذه التعويضات، وما يهمنا هنا معرفة الموقف البريطاني من التعويضات التي فرضت على ألمانيا[16]. وبصورة عامة، إن السياسة البريطانية لم تكن واضحة، إذ يحيط بها الغموض والحذر والشك من فرنسا من جهة، ومن المسألة الألمانية بصورة عامة من جهة أخرى، فالويد جورج إراد إن تبقى فرنسا ضعيفة حتى لا تهيمن على اوروبا وتفقد بريطانيا موقعها في اوروبا[17].

وقبل البدء في قضية التعويضات يجب أن نتعرف على الخسارة البريطانية بوجه عام في الحرب العالمية الأولى، إذ خمنت الخزانة البريطانية مجموع انفاقها الحربي بـ(24) مليار دولار، ولغرض تمويل الحرب أجبرت على تصفية استثماراتها الخارجية واقترضت من الولايات المتحدة الأمريكية (5،4) مليار دولار، إما عدد قتلاها في الحرب فقد وصل الى (723) ألف، والجرحى مليون وسبعمائة ألف، الأمر الذي أثر كثيراً في مشاعر الشعب البريطاني وجعله مفعماً بروح الانتقام من ألمانيا التي عدوها المسبب الرئيسي لتلك الخسائر[18].

وعلى هذا الأساس فأن لويد جورج وعد الشعب البريطاني، وذلك من خلال ما طرحه في منهاجه الانتخابي بأنه سيسعى لشنق قيصر ألمانيا، ويستعيد ما أنفقته بريطانيا من تكاليف في الحرب، وذكر في تصريح له "سأقاتل من أجل المبدأ القائل بأن على ألمانيا أن تكون مسؤولة عن التكلفة الكلية للحرب"، وبـ"أعتصار ألمانيا حتى تخمد انفاسها"[19]، كما اعتقد إن لويد جورج خلال هذه الفترة كان مجبراً أن يساير الرأي العام (الذي سنطلع على موقفه من ألمانيا لاحقاً) لأن المواقف القادمة للويد جورج ستبين عكس ذلك.

كان أمراً طبيعياً، أن تؤثر الأوضاع الداخلية لبريطانيا على سياستها الخارجية، ولاسيما من مسألة التعويضات في مؤتمر السلام، فأخبر لويد جورج في 6 أذار 1919 العقيد ادورد هاوس (مستشار الرئيس الأمريكي ولسن)، بأن المطلوب في مؤتمر السلام مسايرة الرأي العام عن طريق تخصيص مبالغ ضخمة للتعويضات، وأذا لم تستطع ألمانيا دفعها ستعمل المؤتمرات لاحقاً على تخفيضها[20].

ويلاحظ، إن موقف لويد جورج من المسألة الألمانية ككل يتسم بالتناقض، بسبب وعوده الانتخابية من جهة وضغط الرأي العام البريطاني، فضلاً عن قناعته في أن ألمانيا تستعيد عافيتها بقدر معين بغية تحقيق جملة من الأهداف ترتبط مع المصالح البريطانية، والتي أكد عليها لويد جورج في مذكرة فونتينلبو في 24 اذار 1919 على وجوب تحقيق:

1- أهداف اقتصادية: تتمثل بمساهمة ألمانيا الفاعلة في منح القارة الاوربية نظاماً اقتصادياً نشيطاً، ومستقراً يمكن التجارة البريطانية ممارسة نشاطها المعتاد.

2- أهداف سياسية: تمنع فرنسا من الهيمنة على القارة الاوربية من جهة وتجعل ألمانيا دولة حاضرة ما بين الدول الغربية وروسيا السوفيتية، خشية اتساع المد الشيوعي من جهة ثانية، لاسيما بعد أن ضمن لويد جورج ضعف ألمانيا العسكري بتحديد قواتها ومصادرة أسطولها، وهو الأخطر على أمن الجزر البريطانية[21].

فالويد جورج خلال مؤتمر السلام وبالتحديد في قضية التعويضات، كان يمثل صوت الاعتدال، حسب ما أشارت أليه المصادر، فكان محاصر من عدة جهات فهو من جهة واقع بين مثالية ولسن ونزعة القوة لجورج كليمنصو[22] (رئيس وزراء فرنسا) في الانتقام من ألمانيا، ومن جهة أخرى ضغط الرأي العام البريطاني الذي كان يرغب في فرض تعويضات ضخمة على ألمانيا لإعادة البناء وتعويض المتضررين، فضلاً عن موقف الوفد البريطاني المشارك معه في المؤتمر، إذ أنقسم في قضية التعويضات قسمين، قسم كان يتناغم مع الرأي العام، والقسم الأخر الذي مثله الخبير الاقتصادي جون مايناردكينز[23]، الذي رأى بأن أخطار المستقبل لا تكمن في المنافسة على السيادة أو على الحدود بقدر السيطرة على تجهيزات الغذاء والفحم والنقل، ورأى أن فرض تعويضات ضخمة على ألمانيا لن تترك تأثيراً سلبياً على اقتصادها فحسب بل ستعمل على اعاقة نشاط الاقتصاد الاوربي بالكامل، بينما فرض تعويضات معتدلة هي أفضل ضمان أو بالأحرى أفضل الطرق لحمل ألمانيا على تسديدها[24].

بسبب تضارب وجهات النظر حول قيمة التعويضات التي يجب أن تدفعها ألمانيا، تشكلت لجنة في 25 كانون الثاني 1919 وعرفت بلجنة (تعويض الضرر) والتي تألفت من خمسة ممثلين من كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وممثلين أثنين من كل من اليونان وبولندا ورومانيا وصربيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا، وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في 3 شباط 1919، انبثقت منها ثلاث لجان فرعية الأولى مهمتها تقييم الأضرار، والثانية تحديد قدرات الدفع، والثالثة تحديد ضمانات الدفع، وكان هدف اللجنة هو تحديد رقم للتعويضات[25].

فكل لجنة من هذه اللجان اجتمعت عدة مرات، فاللجنة الفرعية الأولى اجتمعت في 10 شباط 1919، وطلب الممثل البريطاني ويليم موريس هيوز[26] تبني فكرة إدخال كلف الحرب ضمن التعويضات، لكن الممثل الأمريكي توماس ويليام لامونت رفض المقترح في 13 شباط 1919، والحقيقة أن لويد جورج كان يطمح في أن يحقق زيادة في حصة بريطانيا من التعويضات على حساب حصص الاخرين لاسيما فرنسا وليس على حساب زيادة

التعويضات على ألمانيا، وأراد إن تبقى ألمانيا قوة اقتصادية، وذلك لقيمتها الاقتصادية كشريك تجاري لبريطانيا[27].

إما اللجنة الثانية التي كان هدفها تحديد المبلغ الاجمالي للتعويضات ومعرفة قدرات الدفع، فاجتمعت في 21 شباط 1919، حدد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية توماس ويليم لامونت (المستشار الألماني للخزانة الأمريكية) (120) مليار دولار مارك ذهب، واقترح الممثل الفرنسي لويس لوشر (800) مليار مارك ذهب، وحدد الممثل البريطاني اللورد والتر كونلف (480) مليار مارك ذهب، إلا أن هذا المؤتمر فشل، وكان لويد جورج مسؤول غير مباشر عن هذا الفشل[28].

بسبب فشل المؤتمر تم نقل المناقشات الى مجلس الأربعة، الذي قرر بدوره تشكيل لجنة سرية من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية نورمان ديفس [29]، وبريطانيا نورمان مونثاغو ، وفرنسا لويس لوشر، وقبل ان تعلن هذه اللجنة عن قرارها في 15 اذار 1919، قدم ولسن ولويد جورج مقترح معاهدة الضمان لفرنسا في 14 اذار 1919 وأجمع الأعضاء الثلاثة على تثبيت مبلغ (120) مليار مارك، وباعتراف لويد جورج فأن معاهدة الضمان كانت تسوية لتخفيف جانب من الشروط الفرنسية القاسية لمعاهدة فرساي، إن التنازل الفرنسي عن مطالب التسويات الحدودية جعل الفرنسيين أكثر تصلباً في مسألة التعويضات على أساس أنهم قدموا ما فيه الكفاية من التنازلات، هذا الأمر جعل موقف لويد جورج صعب فكانت النتيجة البحث عن سبيل جديد يمكن أن يخفف من التعويضات لذا كان الاتفاق مع الوفد الأمريكي العمل إرجاء البت النهائي للتعويضات الى مؤتمر السلام[30].

اجتمعت اللجنة في 26 اذار 1919 وحاولت أن تضع مبلغ ثابت للتعويضات، أقترح الفرنسي لويس لوشر (124 مليار كحد أدنى / 188مليار كحد أعلى)، والأمريكي نورمان ديفيس (100مليار كحد أدنى / 120 مليار كحد أعلى)، واقترح البريطاني اللورد سمنر (220 مليار) كحد أدنى، ويلاحظ من هذا الاجتماع إن بريطانيا بدأت تصعد في قيمة التعويضات في حين في الاجتماع الأول رفضت رقم أقل، وكان هدفها من ذلك أرباك عمل اللجنة وتأجيل البت في قيمة التعويضات الى وقت لاحق كما ذكر لويد جورج سابقاً[31].

أقترح وزير المالية الفرنسي لويس لوسيان كلوتس[32] بصفته رئيس لجنة تعويض الضرر في 8 اذار 1919، وضع جدول مؤقت للتعويضات يستمر لمدة سنة أو سنتين على الأكثر شرط أن يتم تشكيل لجنة التعويضات، وأعجب لويد جورج بهذا المقترح، لاسيما إن تشكيل لجنة التعويضات سيزوده بوسائل لتفادي مسؤولية مناقشة التعويضات في البرلمان البريطاني، ليس هذا فحسب فأن ذلك سيسمح له بالمناورة وكسب المزيد من الوقت في

سبيل التخفيف عن ألمانيا في هذا المجال، وبذلك ترك الحلفاء المناقشات الخاصة بتحديد مبلغ التعويضات في مؤتمر السلام وبشكل نهائي[33].

وفي 28 حزيران 1919 وفي قاعة المرايا في قصر فرساي، تم توقيع معاهدة فرساي، وتألفت من (15) قسم و(440) مادة و(20) ملحقاً، وما يهمنا من هذه المعاهدة القسم الخاص بالتعويضات، إذ حددت المادتان (231 و 232)، مسؤولية ألمانيا عن دفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمدنيين التابعين للحلفاء، ورغم اقتناع الحلفاء بعدم كفاية الموارد الألمانية، شكلوا (لجنة التعويضات)، بموجب المادة (232) لدراسة الأضرار وأن تتوصل الى حل في عام 1921، وتنحصر مهمة هذه اللجنة في دراسة امكانيات الجانب الألماني وموارده من وقت لأخر لتتمكن من تعديل شكل المدفوعات التي سينهض بأعبائها بموجب المادة (233)[34]

المحور الثاني: موقف بريطانيا من مسألة التعويضات الألمانية 1920-1921

ضمت لجنة التعويضات ممثل واحد من كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت من هذه اللجنة، فاقتصرت على أربعة أعضاء، وهذا الأمر أثر سلباً على قرارات اللجنة فيما بعد، وكان رئيس اللجنة فرنسي وهو الصوت الترجيحي في حالة تعادل الأصوات، وقد أعطى هذا الحق لفرنسا كونها صاحبة النصيب الأكبر من التعويضات والأكثر ضرراً بين الدول الأخرى، وتسهيلاً لعمل اللجنة كانت قراراتها إلزامية بموجب الفقرة (14) من المادة (244) من معاهدة فرساي، ولا يمكن ابطالها بأجراء حكومي[35].

عقدت لجنة التعويضات العديد من المؤتمرات، لكنها لم تتوصل الى وضع رقم نهائي للتعويضات، فعقدت خلال المدة كانون الثاني 1920 – كانون الأول 1922 سلسلة من المؤتمرات الدولية، لحل مسألة التعويضات الى أن تم التوصل الى تسوية وافقت عليها جميع الأطراف عرفت بأسم خطة المدفوعات لندن في 15 أيار 1921، وحضر معظم هذه المؤتمرات لويد جورج[36].

أرادت بريطانيا في مطلع العشرينيات من القرن العشرين حسم قضية التعويضات، وذلك لعدة أسباب منها صدور كتاب لجون مايناردكينز والمعنون بـ(النتائج الاقتصادية للسلام)،الذي كان ذا أثر كبير في تفسير موقف الحكومة البريطانية تجاه معاهدة فرساي بشكل عام، وتسوية التعويضات والقضايا الاقتصادية بشكل خاص[37]، وفكرة هذا الكتاب تكمن في أن التعويضات الضخمة ستؤثر سلباً على الاقتصاد الألماني وتمنع تعافيه، ومن ثم القضاء على أي بادرة للتحسن الاقتصادي في القارة الاوربية، وأكد فيه كينز على ضرورة أن لا تتجاوز مبالغ التعويضات على ألمانيا (20) مليار مارك ذهبي، وشريطة أن يتم ألغاء ديون

الحلفاء، وكان لهذا الكتاب اصداء واسعة في الأوساط السياسية والشعبية، وترجم الى (11) لغة وبيع منه في بريطانيا حوالي (140)ألف نسخة، تبنى لويد جورج أفكار كينز والتي كانت تحاكي أفكار لويد جورج[38]، في واقع الأمر لم تكن أفكار كينز السبب الوحيد في تغيير الموقف البريطاني تجاه ألمانيا إذ حدث في منتصف عام 1920 أزمة اقتصادية تأثرت بها بريطانيا إذ أنخفض انتاجها الصناعي بنسبة (6،18%) وهذا الأمر جعل بريطانيا الى أن تحاول التوصل لتسوية سريعة بشأن التعويضات[39].

نوقشت مسألة التعويضات في مؤتمر سان ديمو الذي عقد في 18-26 نيسان 1920، وعمل خلال هذا المؤتمر لويد جورج على مواجهة الفرنسيين بالاختيار بين تعرض وحدة التحالف للخطر، أو التوصل الى تسوية معتدلة بشأن التعويضات المقترحة وأقترح على الكسندر ميلران[40] (رئيس جمهورية فرنسا 1920-1924)، أجراء مباحثات مباشرة مع الألمان بشأن التعويضات[41]، واجتمع الحلفاء ايضاً في مؤتمر سبا في بلجيكا في 5-16 تموز 1920 مع لجنة التعويضات والذي مثل بريطانيا في هذا المؤتمر جون براديري، وخلال هذا المؤتمر لم تحدد رقم ثابت للتعويضات، إلا أنها أقرت النسب المئوية لتقيم المدفوعات فجأت نسبة فرنسا 52% وبريطانيا 22% وايطاليا 10% وبلجيكا 8% وقسمت 8% الأخيرة بين اليابان والبرتغال ودول أخرى بنسب متفاوتة[42].

وعقد في باريس في كانون الثاني 1921 مؤتمر وأنتهى المؤتمر بمقترحات عرفت بمقترحات باريس وحدد بها جدول المدفوعات بـ(2) مليار مارك ذهبي لسنتين و(3) مليارات لثلاث سنوات التالية و(4)مليارات لثلاث السنوات التالية و(5) مليارات للسنوات الثلاث التالية و(6) مليارات تدفعها ألمانيا سنوياً لمدة (31) سنة، بمعنى أن مجموع المبلغ الإجمالي للتعويضات الألمانية يصل الى (226) مليار مارك ذهبي، تدفعها ألمانيا لمدة (42) سنة، هذا فضلاً عن 12% من قيمة صادراتها.[43]

وذكر لويد جورج في حال رفض ألمانيا مقترحات مؤتمر باريس ستقوم دول الحلفاء على احتلال مدن دوبسبرغ ودوسلدروف ورو روت، مما جعل ألمانيا على مقترحات باريس للسنوات الخمس الأولى، لكن سيمونز أصر على الحصول على قرض والأحتفاظ بسليزيا العليا، وأصر الحلفاء من جانبهم، على رفض مخططه الثاني، وفي 8 اذار 1921 احتلت قوات الحلفاء المدن الثلاث وسيطروا على كمارك الحدود الخارجية للمناطق المحتلة، وكان لويد جورج مضطراً للموافقة على احتلال المدن بسبب الضغط الفرنسي من جهة وتملص ألمانيا من الإيفاء بالتزاماتها من جهة أخرى[44].

وعندما تباطئت ألمانيا في دفع التعويضات العينية والنقدية اجتمعت لجنة التعويضات في 27 نيسان 1921، وأكدت اللجنة أن ألمانيا لم تدفع من القسط الأول إلا (8) مليار مارك

ذهبي، واعتبرت ألمانيا مقصرة في تسديد (12) مليار مارك ذهبي، وعلى هذا أمتلك الحلفاء الحق القانوني في تنفيذ سياسة الإجبار ولاسيما مع تنصل ألمانيا عن تنفيذ التزاماتها الخاصة بنزع السلاح وتسليم مجرمي الحرب، وعقدت لجنة التعويضات مؤتمر لندن الثاني في 29 نيسان- 5 أيار 1921 الذي حدد فيه مبلغ التعويضات بـ(132) مليار مارك ذهبي، إما طريقة الدفع فسميت بخطة مدفوعات لندن التي قسمت التعويضات الى ثلاث مجموعات:

أ- (12) مليار مارك ذهبي ما تبقى في ذمة ألمانيا من قيمة القسط الأول.

ب- (38) مليار مارك ذهبي، ومجموعة (أ + ب) يكون المجموع (50) مليار مارك ذهبي.

ج- (82) مليار مارك ذهبي تجمد الى أن تستقر الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا[45].

وتم أرسال خطة المدفوعات الى ألمانيا في 5 أيار وأرفق معها انذار لقبول خطة المدفوعات، واستجابت ألمانيا للأمر، ودفعت في 31 أيار القسط الأول من خطة المدفوعات والبالغ مليار مارك ذهبي كأول بادرة[46].

ارادت ألمانيا استرضاء فرنسا بأن تقوم ألمانيا في اعادة بناء المناطق الشمالية المدمرة في فرنسا كوسيلة لتسديد جزء من التعويضات فوقع الطرفان اتفاقية فيسبادن في 6 تشرين الأول 1921، لكن موقف بريطانيا تخشى أن تتبع فرنسا سياسة الإجبار بشكل مستقل عن الحلفاء تقضي الى وضع ألمانيا تحت رحمتها وما يترتب عليها من تأثير سلبي على اقتصادها، إلا أنها كانت تخشى بشكل أكبر من انتظام العلاقات الاقتصادية ما بين ألمانيا وفرنسا بمعزل عنها الأمر الذي يجعلهم من وجهة نظرها يحكمون السوق الاوربية[47].

أكدت بريطانيا أن التعويضات تمثل العائق الرئيسي في قلة استيراد ألمانيا لبضائعها، لذلك سعت بريطانيا الى ايجاد تسوية عاجلة لدفع التعويضات على أن تتضمن اجراء تعديلات أو اذا تطلب الأمر إلغاء جدول مدفوعات لندن. وبناءً على دعوة بريطانيا جاء وفج ألماني الى لندن لمناقشة مشاكل بلادهم المالية وطلب هذا الوفد قرض من بريطانيا لتتمكن ألمانيا أن تدفع في 15 كانون الثاني و 15 شباط 1922 لقسط التعويضات، لكن بريطانيا رفضت هذا الطلب بسبب عدم قدرة ألمانيا على توفير ضمانات لتمويله نتيجة لتدهور اوضاعها الاقتصادية، وأت بريطانيا أن منح القرض لا ينهي المسألة بل سيؤجلها لبضعة أشهر فقط ولذلك امتنعت عن تقديمه رغم أن تقصير ألمانيا في دفع التعويضات سيؤثر على اقتصادها سلباً، وهذا ما أكده بالفعل براديري في 26 كانون الأول 1921، إذ ما قصرت ألمانيا في تسديد اقساط التعويضات في كانون الثاني وشباط 1922 ستكون نتائج ذلك على اوروبا كارثية وخارج أي حساب وسيكون التأثير على بريطانيا نفسها خطير للغاية، لكن البنك البريطاني أكد أن ألمانيا غير قادرة على دفع التعويضات إذ لم يتم منحها قرض وهذا الأمر

شجع راثيناو على المطالبة في 14 كانون الأول بتأجيل دفع التعويضات وحاول لويد جورج أن يقنع فرنسا بقبول تأجيل دفع التعويضات لكنه فشل في ذلك[48].

إلا أن ألمانيا توقفت عن دفع التعويضات بحجة أن وضعها المالي لا يسمح لها لذلك، لاسيما وأن القسم الفني بالمواد الأولية في سيليزيا العليا قد ضم الى بولونيا في اذار من عام 1921، إلا أن فرنسا وافقت على توقيع اتفاق مع ألمانيا في تشرين الأول 1922 عرفت باتفاق (لوشور – راتنور) إذ يقضي بدفع ألمانيا الى فرنسا حصتها من التعويضات اموالاً عينية، أي سلعاً ومواد أولية عوضاً عن الماركات الذهبية، أثار هذا الاتفاق بريطانيا، ووجدت فيه أن فرنسا وحدها المستفيدة من هذا الاتفاق، فاستفادت الحكومة الألمانية من هذا التناقض في موقفي فرنسا وبريطانيا واعلنت توقفها عن دفع التعويضات، مما أدى الى عقد مؤتمرات دولية لبحث قضية التعويضات[49].

فتم عقد مؤتمر كان في كانون الثاني 1922 إلا أن هذا المؤتمر انتهى دون أن تخفض التعويضات، لكن لويد جورج في هذا المؤتمر أقنع لجنة التعويضات في 13 كانون الثاني 1922 بتأجيل دفعات 15 كانون الثاني و15 شباط 1922 الى 31 أيار 1922، إلا أن فرنسا لم تكن راغبة في التأجيل، وتم عقد مؤتمر أخر في جنوه في نيسان 1922 وحضرته 29 دولة وكان من بينهم ممثل عن الاتحاد السوفيتي، وكان هدف بريطانيا في هذا المؤتمر هو ايجاد تسوية نهائية لمسألة التعويضات، إلا أن هذا المؤتمر فشل بسبب موقف فرنسا المشدد، إلا أنه نتج عن هذا المؤتمر تقارب ألماني-روسي والذي انتهى بتوقيع اتفاقية رابالو [50] في 16 نيسان 1922، وحدث ما كانت تخشى منه بريطانيا في أن يكون تقارب سوفيتي-ألماني[51].

المحور الثالث: احتلال فرنسا الرور والموقف البريطاني منه

وعليه قررت الحكومة الفرنسية، بعد أن تخلفت ألمانيا عن الدفع كما هو مقرر له رسمياً في 11 كانون الثاني 1923 بالاتفاق مع الحكومة البلجيكية، بإرسال لجنة للرقابة على المصانع والمناجم الألمانية في الرور مصحوبة بجيوش نظامية للدفاع عنها تحت ستار(البعثة الحليفة للأشراف على المصانع والمناجم)، والتي كانت مكلفة بمراقبة عمل (نقابة مناجم الفحم)، واتخاذ كل التدابير بتأمين دفع التعويضات، واحتجت الحكومة الألمانية فور دخول القوات المشتركة لمنطقة الرور، وامرت العمال والموظفين في تلك المنطقة بممارسة مقاومة سلبية وهي الأضراب التام عن العمل، وبدأ سكان الرور اضراباً مدعوماً بمساعدات مالية من الحكومة الألمانية، وبالمقابل قامت فرنسا بتشكيل ما يعرف بإدارة السكك الحديدية بالاتفاق مع البلجيكيين، واصدرت فرنسا عملة جديدة بأسم (فرنك الإدارة)، ثم طردت حوالي (145) ألف ألماني من منطقة الرور[52].

لكن ألمانيا سرعان ما ادركت أن الوضع يتطلب التقارب والترضية مع الحلفاء عامة وفرنسا بشكل خاص، لذلك عادت المفاوضات على أساس التعويضات وفي تشرين الأول 1923 تم توقيع اتفاقيات بين اللجنة العليا الحليفة، وسمحت هذه الاتفاقيات بدفع مختلف المنتجات الصناعية لاسيما الفحم كتعويضات مقابل ذلك قبلت الحكومتان الفرنسية والبلجيكية بإعادة طرح المسألة على المستوى الدولي[53].

احتجت بريطانيا على التدخل العسكري الفرنسي لمنطقة الرور، إلا أن الحكومة الفرنسية اعترضت على ذلك الاحتجاج، متدرعة بالفقرة 18 من معاهدة فرساي التي تنص على القيام بالعمل العسكري الاحادي في حالة اخلال ألمانيا بفقرات المعاهدة[54]، فأرسل السفير البريطاني في برلين (اللورد أبرينون) رسالة الى حكومته يقول فيها: " لا يمكن ترك ألمانيا بهذا الحال "[55].

لاسيما بعد انعكاسات ازمة الرور وتفاقمها على الوضع الداخلي الألماني، ولعل أبرز تلك المشاكل العصيان المدني التي دعت أليه ولاية ميونخ في الجنوب الألماني المجاور مع النمسا في تشرين الثاني 1923، ورفضت الامتثال لأوامر الحكومة المركزية[56]، ومن جهة حاول السفير البريطاني في باريس أن يهدأ فرنسا إلا أنه فشل في ذلك[57].

خلال هذه الفترة، اراد السياسيين الألمان كسب ود بريطانيا وكسب الرأي العام البريطاني الى جانبهم، فضلاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ صرح الرئيس الأمريكي كالفن كولدج، بأن على الفرنسيين أن يجدوا حلول سلمية وتسوية خلافاتهم مع الألمان ونتيجة للضغط السياسي الدولي على فرنسا، قررت جميع الأطراف المعنية عقد مؤتمر في لندن ما بين 16 تموز- 16 آب 1924، واجريت المناقشات في هيوسلي ووافق المجتمعون على ما يعرف بمشروع داوز[58].

المحور الرابع: مشروع داوز وحل مسألة التعويضات1924

بعد أن عجزت ألمانيا عن ايفاء ديونها في اعقاب احتلال منطقة ارور، ارسلت الحكومة الألمانية مذكرة في مطلع تشرين الثاني 1923 الى لجنة التعويضات تطلب ارسال لجنة فرعية لألمانيا، لدراسة امكانياتها الاقتصادية وتحديد مبلغ التعويضات[59] والتي في ضوئها يتوجب دفعها، اقترحت الحكومة البريطانية على الحلفاء تشكيل لجنة دولية من كبار الاقتصاديين والماليين لوضع مشروع جديد حول اعادة النظر في التعويضات التي سبق أن قررها الحلفاء، وفي 30 تشرين الثاني من العام نفسه، وافقت الحكومة الفرنسية على المشاركة في اللجنة، وجاءت هذه الموافقة بعد تفسير وجهة النظر الفرنسية في سياسة الارهاق التي اتبعتها مع ألمانيا بناءً على نصائح الحلفاء بتخفيف الضغط على ألمانيا واتباع سياسة جديدة تقوم على المصالحة والتهدئة[60].

فشكلت اللجنة برئاسة الاقتصادي الأمريكي شارل داوز [61] المعروف بخبرته في الشؤون السياسية والمالية، بدأت هذه اللجنة عملها في 1924، وقد اعدت في 9 نيسان مشروعاً عرف بمشروع داوز، وكان الغرض منه اصلاح الميزانية الألمانية وتثبيت الاستقرار الألماني[62]. وتم التوصل الى رقم (250) مليون دولار يزداد سنوياً حتى يصل بعد اربع سنوات الى (625) مليون دولار، ولضمان هذا الدفع يجب على ألمانيا أن تقوم بتأمين السكك الحديدية والصناعات الألمانية، ليكون هذا الالتزام مجزياً للدين، كما نص المشروع على تأسيس بنك مركزي ألماني يحتكر اصدار الاوراق المالية لمدة خمسين سنة. ومقابل ذلك كله نص المشروع على إجلاء القوات الفرنسية والبلجيكية عن منطقة الرور، وعلى الرغم من معارضة بعض القوى الألمانية لهذا المشروع إلا أن غوستاف شتريسمان [63] (رئيس الحكومة الألمانية) استطاع أن يحصل على موافقة الرايشتاغ في آب 1924[64].

وفي الواقع، أهم ما يتميز به مشروع داوز أنه نظر الى مسألة التعويضات نظرة الى أي دين تجاري لا دخل للسياسة فيه، بالمقابل انضوى على مساوئ ونقاط ضعف عدة منها، أنه عين اقساطاً سنوية على ألمانيا أن تدفعها ولكن لم يذكر شيئاً عن المدة التي يجب على ألمانيا أن تتوقف فيها عن الدفع، كما أنه لم يعيين مبلغ الدين بكامله لذلك عد هذا المشروع حلاً مؤقتاً[65].

ومن جانب أخر فتح المشروع ابواباً مغلقة عندما منح ألمانيا أمكانية عقد قرض مالي الغرض منه مساعدتها لاستئناف دفع الديون عن اقساط سنوية، فقد أخذت البلديات الألمانية الرئيسية والمؤسسات الصناعية تعقد قروضاً ضخمة في الولايات المتحدة واحياناً في بريطانيا طيلة الخمس سنوات التي تلت مشروع داوز، وهكذا ساعد هذا المشروع على تحسين الوضع الاقتصادي في ألمانيا، وكان هذا التحسن يسير ببطء[66].

لكن مشروع داوز بصورة عامة كان يتخلله الغموض ولم تعرف ألمانيا كيف تستغله لصالحها فهو لم يحدد قيمة التعويضات الإجمالية التي ستدفعها ألمانيا، وكما أن المشروع لم يحدد كيفية الدفع بعد مرور خمس سنوات، وهذا يعني أن المشروع مشروعاً مؤقتاً وضع لفترة ويمكن تعديله، ومن جهة أخرى كان مشروع داوز فاتحة عهد جديد للرخاء الألماني استمر من عام 1925 الى عام 1929، فعد نفير النقد الألماني، وظهرت عملة جديدة بدلاً من العملة القديمة، واصبح المارك الجديد له قيمته الثابتة التي اعادت الثقة في ألمانيا، وقد حصل رجال الأعمال على قروض للبدء بأعمالهم وأخذت الصناعات تنتج بنشاط مرة أخرى[67].

الخاتمة:

تعد مسألة التعويضات من أهم المشاكل التي واجهت دول الحلفاء بعد احداث الحرب العالمية الأولى، كان من المقرر أن تحسم جميع المشاكل العالقة بين ألمانيا ودول الحلفاء خلال مؤتمر السلام، نجح هذا المؤتمر في حسم العديد من المشاكل، إلا أنه فشل في ايجاد حل للتعويضات لأن دول الحلفاء اختلفت فيما بينها لوضع ارقام ثابتة. والمتتبع لجلسات مؤتمر السلام يرى أن بريطانيا هي السبب المباشر في فشل مؤتمر السلام في وضع ارقام ثابتة للتعويضات، وكانت بريطانيا واحدة من الدول التي رغبت في أن تؤجل التعويضات الى وقت لاحق وبررت ذلك، أن الأوضاع الدولية المتوترة غير مناسبة لحسم مسألة التعويضات، ويلاحظ ايضاً أن ألمانيا قد حظيت بدعم من بريطانيا في المؤتمر، وحاولت جاهدة أن تخفف من القيود التي فرضتها دول الحلفاء على ألمانيا، وفي الوقت نفسه ارادت أن تحتفظ بعلاقات ودية مع ألمانيا، وارادت للأخيرة أن تبقى دولة قوية، وذلك لعدة أسباب منها أن تكون حاجزاً بوجه الاتحاد السوفيتي.

الغريب في الأمر، أن دول الحلفاء كانت على دراية كافية في أن ألمانيا غير قادرة على دفع الارقام التي كانت تطلبها، وذلك لأن اقتصادها منهار تماماً وغير قادرة على تسديد ربع قيمة الارقام التي كانت تفرض، ومن خلال صفحات هذا البحث يلاحظ أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي ارادت أن تحسم مسألة التعويضات بشكل منطقي وواقعي. وفشلت جميع المؤتمرات التي عقدت بعد مؤتمر السلام في ايجاد حل للمسألة، ولم تحسم التعويضات إلا في عام 1924 من خلال مشروع داوز الذي نجح في تحويل مسألة التعويضات من مسألة سياسية الى مسألة ذات ابعاد اقتصادية إلا أنه يحقق الأغراض المرجوة للسياسية، وحقق نجاحاً نسبياً أو مؤقتاً للمسألة.

الهوامش:

1- للمزيد من التفاصيل عن أحداث الحرب العالمية الأولى ينظر: نيك م. هايمان, الحرب العالمية الأولى, ترجمة: حسن عويضة, ط1, هيئة ابو ظبي, د.ت.

2- دول الوسط: المانيا النمسا والمجر الدولة العثمانية بلغاريا .

Margaret Macmillan, The War That Ended Peace: The Road to1914 , London, 2013,p,.6.

3- دول الوفاق: بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وبلجيكا والصين واليابان وصربيا والجبل الأسود والبرتغال ورومانيا واليونان وسيام والنروج.

Ibid.

4- ودرو ولسن: ولد عام 1856 سياسي واكاديمي أميركي شغل منصب الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة (1913-1921)، من الحزب الديمقراطي، ترأس جامعة برينستون، توفي عام1924. للمزيد من

التفاصيل ينظر:-تشالز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ج2، دمشق، 1960 ؛ الان نيفينز وهنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة محمد بدر الدين خليل، القاهرة، 1990.

5- رياض الصمد, العلاقات الدولية في القرن العشرين- تطور الأحداث لفترة ما بين 1914-1945, ط2, المؤسسة الجامعية, د.م, 1983, ص75؛ محمد علي التوزي, العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر, ط1, بيروت 2002, ص120.

6- زين العابدين شمس الدين نجم, تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر, ط1, عمان, 2012, ص549؛ بشرى سكر خيون, السياسة الأمريكية ازاء ألمانيا 1919-1920, اطروحة دكتوراه (غير منشور), كلية الآداب, جامعة بغداد, 2011, ص81-82.

7- لوندروف: (1865-1937), سياسي ألماني ولد في بروسيا الشرقية, التحق بالجيش الألماني في 1883, وكان من مؤيدي سياسة الحزب النازي. ينظر:

Jansen Cornelins Malt, Every man, Encyclopedia,Vol.7, London, 1973, P. 642.

8- أياد علي ياسين سرحان الهاشمي, سياسة بريطانيا تجاه ألمانيا النازية 1933-1939, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة الموصل, 2004, ص10.

9- الدول التي حضرت مؤتمر باريس هي: فرنسا بريطانيا الولايات المتحدة إيطاليا اليابان بلجكا البرازيل كندا استراليا اتحاد جنوب افريقيا اليونان كواتيمالا هايتي مملكة الحجاز هندوراس الصين كوبا نيوزيلاندا ونيوفاوندلاند المانيا الدولة العثمانية النمسا والمجر أوكرانيا وبلغاريا. للمزيد من التفاصيل ينظر:-

(9) Howard Zinn, A People's History of the United States, London And New York, 1980, P.119

10- لويد جورج :(1863-1945), سياسي بريطاني, دخل مجلس العموم عام 1890, زعيم حزب الأحرار, تولى وزارة الذخيرة عام 1915, ترأس الوزارة عام 1916-1922, أبرز معارضين سياسة تشمبرلن. ينظر:

E.M. Horsely, Hutchinsons New 20th century Encyclopedia, London, 1964,P. 98.

11- ارثر جيمس بلفور: ولد عام 1848 تولى رئاسة الوزراة البريطانية 1902 الى عام1905 وعمل وزيرا للخارجية بين عامي1916-1919 اشتهر باعطاء وعد بلفور الى اليهود لاقامة دولتهم في فلسطين.

ar.wikipedia.org

12- David Thomson, World History from 1914 to 1961, printed in Great Britain, 1965, P. 78.

13- ويليام الثاني: المشهور باسم غيليوم الثاني ولد عام1859 كان قيصرا للرايخ الثاني الألماني الى جانب كونه ملكا لبروسيا توج قيصرا عام1888 وتنازل عن العرش بعد هزيمة المانيا عام1918 نفي الى هولندا التي توفي فيها عام1941. ar.wikipedia.org

14- W.N. Medalist, British Foreign Policy since Versailles 1912-1963, printed in Britain, 1968, P. 3.

15- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد النفعي, التاريخ المعاصر من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية, بيروت, دار النهضة العربية, 1976, ص482.

16- خليل علي مراد واخرون, دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر, الموصل, 1988, ص259.

17- المصدر نفسه.

18- للمزيد من التفاصيل حول الخسائر البريطانية, ينظر: حمدي حافظ, المشكلات العالمية المعاصرة, الدار القومية للطباعة, القاهرة, 1966, ص197؛ عبد الرحمن ادريس صالح, تراجع مكانة بريطانيا بعد الحرب

العالمية الأولى 1918-1934, مجلة ديالى , جامعة ديالى, العدد 46, 2010؛ احمد محمد جاسم عبد, التطورات الداخلية في بريطانيا 1918- 1936, مجلة ديالى , جامعة ديالى, العدد 61, 2014,ص363.

19- الدكتور حيدر شاكر, سلسلة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الدكتوراه, تاريخ حديث 2017.

20- أياد ناظم جاسم العلواني, موقف بريطانيا وفرنسا من الأزمات الدولية 1935-1939, اطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الآداب, جامعة الانبار, 2011, ص10.

21- جرانت أ. ج هارولد تمبرلي, اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789- 1950, ترجمة محمد ابو درة ولويس اسكندر, مراجعة احمد عزت عبد الكريم, القاهرة, مؤسسة سجل العرب, 1976, ص274.

22- جورج كليمنصو: ولد عام 1841 رجل دولة فرنسي وطبيب وصحفي انتخب مرتين لرئاسة الحكومة الفرنسية 1906-1909 ورئيسا للجمهورية 1917-1920 اطلق عليه لقب أبو النصر ولقب النمر.

ar.wikipedia.org

23-جون ماينارد كينز: ولد عام 1883 رجل اقتصادي بريطاني مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي ونظرية اطلقت باسمه الكينزية الجديدة او ما بعد الكينزية توفي عام1946. ar.wikipedia.org

24- حيدر شاكر, سلسلة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الدكتوراه, تاريخ حديث, 2017.

25- Stephen A. Schuker, American Reparations to Germany, Implications for the third world Pebt crisis Princeton university, New Jersey, 1988 ;. رياض الصمد, المصدر السابق, ص103.

26- ويليام موريس هيوز: ولد عام1862 سياسي استرالي وهو رئيس الوزراء السابع لأستراليا 1915-1923 وهو من حزب العمال توفي عام1952.

ar.wikipedia.org

27- Reynold, P.A., British foreign policy in The Inter-War years, New Yourk, Lomgmans and COINC, 1954, P. 37.

-28 رحاب قاسم حسين , المصدر السابق, ص15.

29- نورمان ديفس: دبلوماسي امريكي ولد عام1878 شغل منصب كبير المستشارين الأمريكيين للرئيس الأمريكي عام1919 في مؤتمر الصلح بباريس كان والده رجل اعمال ناجح وقد استثمر ارث والده في بناء شخصيته أيضا وكان من كبار الاقتصاديين الأمريكيين توفي عام 1944. ar.wikipedia.org

-30 رحاب قاسم حسين , المصدر السابق, ص15-16.

-31 رحاب قاسم حسين, أزمة حوض الرور 1922-1924 (دراسة تاريخية) , رسالة ماجستير, جامعة بغداد, 2011, ص16.

32- لويس لوسيان كلوتس: ولد عام1868 صحفي وسياسي فرنسي من يهود باريس شغل منصب وزير المالية الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى حاصل على شهادة القانون توفي عام1930 .

ar.wikipedia.org

-33 رحاب قاسم حسين, المصدر السابق, ص16-17.

-34 محمد صالح صالح واخرون, تاريخ الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914-1945, بغداد , د.ت, ص77؛ محمد حمزه حسين الدليمي ولبنى رياض عبد المجيد الرفاعي, تاريخ العالم المعاصر, ط1, ص61.

-35حيدر شاكر, سلسلة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الدكتوراه تاريخ حديث, 2017.

-36 المصدر نفسه.

-37 حيدر شاكر, سلسلة المحاضرات التي ألقيت على طلبة الدكتوراه تاريخ حديث, 2017.

38- Stephen Aschuker, T. m. Keynes and The personal politics of Reparations, part 1, Routledge, 2014, P. 453;

للمزيد من التفاصيل عن اقتراحات كينز حول التعويضات ينظر: Roger B. Myerson, Political economics and The welmar DisAster, 1988, university of Chicago, P. 15-19.

-39رياض الصمد, المصدر السابق, ص103-143.

40- الكسندر ميلران: ولد عام1859 شغل منصب رئيس وزراء فرنسا 1920-1924 من حزب العمال الفرنسي ومن المشاركين في حكومة بيير روسو واشترك في قمع ثورة كمونة عام1871 حول من الاشتراكيين الى البرجوازيين توفي عام 1943.

ar.wikipedia.org

-41فؤاد صالح السيد, أعظم الأحداث المعاصرة 1900-2014, ط1, بيروت, 2015, ص105.

42- Edger Ansel Mourer, Germany puts The Clock Back, London, 1938, P. 194.

-43 رحاب قاسم حسين, المصدر السابق, ص31.

-44 المصدر نفسه.

-45المصدر نفسه، ص35.

-46 سير رونوفن, تاريخ القرن العشرين, تعريب نور الدين حاطوم, ط1, بيروت, د.ت, ص209.

-47رحاب قاسم حسين, المصدر السابق, ص37.

-48 المصدر نفسه.

-49المصدر نفسه، ص38.

50- اتفاقية رابالو: وقعت في 16 نيسان عام1922 بين روسيا وألمانيا وتخلى فيها كلا الطرفان عن مطالبه الإقليمية والمالية ضد الاخر.

ar.wikipedia.org

-51 نغم سلام ابراهيم, العلاقات البريطانية – الألمانية النشاط الدبلوماسي وخيارات الحرب 1919-1939, مكتبة عدنان, ط1, بغداد, 2015, ص82-83؛ رحاب قاسم السيد, المصدر السابق, ص48-49.

-52ج . ب. ديروزيل, التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين, ترجمة خضر خضر, ج1, دار المنصور, بيروت, 1985, ص88.

53-Martin Gilberl, Britain and Germany between the wars, London, 1964, P.22

-54نغم سلام ابراهيم, المصدر السابق, ص87.

-55المصدر نفسه, ص88.

-56 ربيع حيدر طاهر الموسوي, التاريخ السياسي للدول الاوربية الكبرى, ط1, النجف, د.ت, ص55.

57- Martin Gilbert, opcit, P. 166.

-58 ربيع حيدر طاهر الموسوي, المصدر نفسه, ص92.

-59هـ . أ . ل فشر, تاريخ اوروبا في العصر الحديث 1789-1950, تعريب احمد نجيب هاشم و وديع الضبع, ط9, القاهرة, 1993, ص611؛ ديروزيل, المصدر السابق, ص93.

60- James. T. Shotwell, covernments of continental Europe, N.P, 1962, P.401.

61- شارل داوز: ولد عام 1865 مصرفي ودبلوماسي وسياسي امريكي من الحزب الجمهوري شغل منصب نائب رئيس الجمهورية 1925-1929 حصل على جائزة نوبل للسلام عام1925 بعد انتهاء مسألة التعويضات بسبب اقتراحاته الناجحة توفي عام1951.

ar.wikipedia.org

-62ديروزيل, المصدر السابق, ص93؛ فراس البيطار, الموسوعة السياسية والعسكرية, ج1, دار اسامة للنشر والتوزيع, عمان, 2013,

63- غوستاف شتريسمان: ولد عام 1878 سياسي الماني شغل منصب المستشارية عام1923 واصبح وزيرا للخارجية 1923-1929 حاصل على شهادة نوبل للسلام عام1926 كان له الفضل في انهاء النزاع بين المانيا وفرنسا كان القائد الأبرز في حزب الشعب الألماني توفي عام1929.

ar.wikipedia.org

64- Arnold. J. toyubee, survey of Internalion. Affars 1924, London, 1928, P. 348.

-65محمد حمزة حسين الدليمي, المصدر السابق, ص140.

-66ادوارد كار, العلاقات الدولية في عشرين سنة 1919-1939, تعريب سمير شيخاني, ج1, دار الكتاب, بيروت, د.ت, ص94.

-67 محمد محمد صالح, المصدر السابق, ص156.

The issue of German compensation and the British position on it 1919-1925

Mohammed Radawi Fajr Al-Hamidawi
Ministry of Education - Dhi Qar Education Directorate
Al-Rifai Education Department

Summary:

The First World War left many and great effects on the various political, social and economic levels, and none of those who won or lost the war were spared from them. The economic devastation included all the countries that participated in the war and emerged in debt and suffers from major economic crises, so after the end of the First World War, I went The attention of the great powers towards solving economic problems in various ways and means, and European countries have suspended their hopes for improving their economic conditions by imposing large compensations on Germany, the main cause of the war.

The research consisted of four points, preceded by an introduction and followed by a conclusion. The first axis focused on "Britain's position on the German compensation problem during the sessions of the 1919 Peace Conference". We showed through this axis the emergence of the German compensation problem through the peace conference sessions and we touched on Britain's position Which worked hard to postpone the issue of compensation, and take it out of the peace conference. Either the second axis, which was entitled

"Britain's position on the issue of compensation 1920-1921", in which we discussed the conferences that were held during the period 1920-1921, to solve the problem of compensation, and we followed in detail Britain's position on the sums raised during the series of conferences held during the period 1920-1921, We referred to the reasons behind the failure of these conferences to solve the compensation issue. He highlighted the third axis, which necessitated it, under the title "France's occupation of the Ruhr and the British position on it.